



أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

د. حيدر حسين ال طعمة*: النفط والاسواق : تعاف محفوف بالمخاطر

رغم التعافي النسبي الذي شهدته اسعار النفط خلال الربع الاخير من العام الماضي الا ان الطلب على النفط الخام بقي تحت ضغوط نقشي فيروس كورونا وتداعيات الاغلاق الكبير والاجراءات الصحية الاحترازية، مما أطر الافاق المستقبلية لأسعار النفط بالمخاطر وعدم اليقين، خصوصا مع ظهور سلالة جديدة من الفيروس في المملكة المتحدة تسببت بالمزيد من إجراءات العزل الصارمة وتشديد القيود خشية خروج الموجة الثانية عن نطاق السيطرة ونقشي السلالة الجديدة عالميا بعد تضاعف اعداد الاصابات في العديد من الدول الاوربية، الامر الذي يعزز هشاشة وضعف الطلب على النفط في الامد القصير.

وقد ضُمنت تلك المخاوف في تقرير اوبك الاخير، والذي اشار الى إن الطلب العالمي على النفط سيتعافى بخطى أبطأ مما كان يعتقد في السابق بسبب التأثير المستمر لجائحة فيروس كورونا، وأضافت المنظمة في تقريرها الشهري، أن الطلب سيرتفع بواقع 5.90 مليون برميل يوميا عام 2021، وهو ادنى بـ (350) الف برميل عن توقعات سابقة، مما يلزم تحالف اوبك+ إبطاء وتيرة زيادة إنتاج النفط المقررة عام 2021.

اوبك والتوازن الصعب

الزم انهيار اسعار النفط، نهاية الربع الاول من العام 2020، منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وحلفاؤها، بخفض الإنتاج بمقدار (9.7) مليون برميل يوميا بدءاً من مايو/ أيار ، أي ما يعادل (10%) من الإمدادات العالمية، وتقرر تقليص التخفيضات رسميا إلى (7.7) مليون برميل يوميا بدءاً من أغسطس / آب حتى



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

ديسمبر / كانون الأول. وفي مطلع ديسمبر/ كانون الأول 2020، قرر تحالف أوبك+ تخفيف خفض الإنتاج اعتباراً من يناير/كانون ثاني 2021، إلى (7.2) ملايين برميل يوميا بدلا من (7.7) ملايين برميل حالياً، ما يعني زيادة معدلات الإنتاج الحالية بمعدل (500) ألف برميل يوميا رغم ان الجولة الأخيرة من الاجتماعات، بين 30 نوفمبر/ تشرين الثاني و3 ديسمبر/كانون الأول 2020، قد مهدت الطريق لإعادة مليوني برميل يوميا على نحو تدريجي إلى السوق خلال الأشهر القليلة المقبلة، مع استعداد الدول المشاركة لتعديل هذه المستويات تبعاً لظروف السوق وتطورها، إلا أن تحركات السوق أظهرت استمرار مخاوف تخمة المعروض. ما دفع التحالف الى تسريع وتكثيف وتيرة اجتماعاته وسط تجدد المخاوف من تفشي سلالات جديدة لفيروس كورونا وتعطيل النشاط الاقتصادي من جديد.

مع ذلك، خيم ضعف التوافق على اجتماعات تحالف أوبك+ وتعثرت الخروج برأي موحد حول السياسة الإنتاجية في ظل انقسام واضح بين الأعضاء بخصوص زيادة الإنتاج خوفاً من تداعيات موجة جديدة من الإغلاقات لاحتواء فيروس كورونا. فبينما اقترحت روسيا، ثاني أكبر منتج للنفط عالمياً، زيادة قدرها (500) ألف برميل يوميا في إنتاج النفط لشهر فبراير المقبل، وأيدتها في ذلك كازاخستان، وهي عضو في أوبك+، أيدت كل من دولة الإمارات العربية ونيجيريا تمديد مستويات إنتاج النفط لشهر يناير/ كانون الثاني إلى فبراير المقبل. وفي النهاية تعهدت المملكة العربية السعودية بتخفيضات إضافية طوعية في إنتاج النفط بمقدار مليون برميل يوميا في فبراير ومارس. وبحسب الاتفاق، ستقوم روسيا، بزيادة إنتاجها بمقدار (65) ألف برميل يوميا في فبراير و(65) ألف برميل أخرى في مارس، فيما ستقوم كازاخستان بزيادة الإنتاج (10) آلاف برميل يوميا في فبراير / شباط، و(10) آلاف برميل أخرى يوميا في مارس / آذار. في حين سيبقي معظم منتجي أوبك+ الإنتاج ثابتاً خلال المدة القادمة. على أن يتم تحديد تعديلات الإنتاج لشهر أبريل /



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

نيسان والأشهر اللاحقة خلال اجتماع اللجنة الفنية الشهري وفقاً للمعايير المتفق عليها. واتفق أعضاء منظمة أوبك+ على تجديد الاجتماع بداية كل شهر من أجل اتخاذ قرار حول ما إذا كانت هناك حاجة إلى تعديل كمية الإنتاج للشهر التالي أم لا. وقد استجابت اسواق النفط سريعاً للاتفاق المبرم ليستقر خام برنت عند 55.99 دولاراً للبرميل، وهو أعلى معدل تحققه اسعار النفط منذ 11 شهراً منذ اندلاع أزمة تفشي فيروس كورونا عالمياً.

وترى منظمة أوبك ان تحسن معنويات السوق مؤخراً بسبب برامج اللقاحات وتحسن أداء الأسواق المالية، لن يعوض ضعف الطلب العالمي، وارتفاع المخزونات المتراكمة وغير ذلك من أوجه عدم اليقين التي تزيد من هشاشة الاسعار. مما يتطلب الاستمرار في مراقبة أساسيات السوق عن كثب، بما في ذلك العرض من خارج أوبك+ وتأثيره في توازن اسواق النفط العالمية واستقرار السوق بشكل عام.

ويعد انعكاس بوصلة الانتاج لتحالف أوبك+ من تعزيز الانتاج الى تقليصه سياسة استباقية لتهديد السلالات الجديدة من فيروس كورونا وخشية انتشارها وعودة إجراءات الإغلاق الكبير الأكثر صرامة مما يضعف الطلب النفطي العالمي ويزيد عدم اليقين حول افاق النمو والاستقرار الاقتصادي عام 2021.

مخاطر قائمة

لا تزال تداعيات فيروس كورونا ضاغطة على معدلات الطلب العالمي على النفط رغم التوصل الى أكثر من لقاح مختبر لمكافحة هذا الفيروس، اذ يستبعد خبراء الطاقة أن تشهد أسعار النفط تعافي صلب عام 2021، مع استمرار تهديد السلالات الجديدة لفيروس كورونا، وارتفاع الوفيات إلى مستويات قياسية في أوروبا، في



أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

وقت بات على هذه الدول الانتظار طويلاً حتى يجري توزيع المزيد من اللقاحات المضادة للفيروس، مما سينعكس على التعافي الاقتصادي المنتظر، والذي قد يتأخر حتى نهاية العام 2022. اذ تضغط قيود مشددة على الحركة في معظم أنحاء العالم، بهدف احتواء الإصابات بكوفيد-19، على مبيعات الوقود، ما يضعف فرص تعافي الطلب على الطاقة بشكل ملموس خلال النصف الأول من العام 2021. ويكشف مؤشر أوكسفورد للصرامة، الذي يقيم مؤشرات مثل: إغلاق المدارس وأماكن العمل وحظر السفر، أن معظم أوروبا تخضع الآن لقيود أشد صرامة. فقد فرضت المملكة المتحدة إجراءات عزل عام جديدة على المستوى الوطني قد تستمر حتى منتصف فبراير / شباط. ومددت الحكومة الألمانية تدابير عزل عام صارمة حتى نهاية يناير / كانون الثاني، ومددت إيطاليا حظراً مفروضاً بالفعل على الحركة بين 20 إقليمياً. وفي الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للوقود في العالم، لا تزال حركة التنقل والسفر في انحسار بسبب تصاعد معدل الإصابات والوفيات في البلاد.

من جانب آخر يحفز ارتفاع اسعار النفط الخام الى اكثر من (50) دولاراً للبرميل عودة النفط الصخري الأميركي إلى الأسواق وتبديد جهود تحالف أوبك+ في ضبط مبيعات التصدير وامتصاص التخمة النفطية من الأسواق. فعلى الرغم من جدوى سياسة منظمة أوبك الأخيرة في دعم الاسعار في الامد القصير، الا ان الامد المتوسط قد يشهد تقلباً جديداً وضعف في الاسعار بسبب تنامي انتاج النفط الصخري ومزاحمة كبار منتجي النفط التقليدي على الأسواق في العالم كما حدث مطلع العقد الماضي. ويرى بعض المراقبين بان قرار تحالف أوبك بخفض إنتاج الخام حتى مارس القادم طوق نجاة لشركات النفط الصخري الأمريكية المتهاوية بسبب اسعار العام 2020. من جانب آخر فان ارتفاع اسعار النفط تضاف الى صافي أرباح



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

المنتجين الأمريكيين في ضوء التخفيضات الأخيرة في التكلفة والالتزامات بالحفاظ على الإنتاج ثابتًا، فقد تعهدت الشركات بالإبقاء على الإنتاج ثابتًا واستخدام أي زيادات في الأسعار لزيادة عوائد المستثمرين أو سداد الديون. وقد افصح استطلاع أجره بنك الاحتياطي الفيدرالي لمدينة كانساس سيتي يوم الجمعة الماضي بأن أسعار النفط يجب أن تبلغ في المتوسط (56) دولارًا للبرميل لزيادة عمليات الحفر واستئناف انتاج النفط الصخري في اماكن عديدة في الولايات المتحدة الامريكية. ويتراوح إنتاج النفط الخام الأمريكي الآن حول معدل (11) مليون برميل يوميًا، ما يمثل (12%) من حجم الطلب العالمي على النفط العام الماضي، فيما ينخفض بنحو (2) مليون برميل عن أقصى معدلات إنتاج وصل إليها مطلع العام 2020، بحسب وكالة بلومبرج.

الخلاصة

مرت اسواق النفط الخام بأوقات عصيبة عام 2020 ويحتاج الاقتصاد العالمي الى سنوات ليتعافى من تداعيات الاغلاق الكبير والتخلص من فيروس كورونا وما يفرضه من قيود صارمة على التنقل والعمل بحرية ونشاط. ويتوقع ان تشكل جائحة كورونا تحديا أساسيا للطلب على الوقود الى نهاية العام 2021، حتى مع تطوير لقاح ناجح لفيروس كورونا، من قبل شركات المانية وامريكية وروسية وصينية، نظرا لان التحديات اللوجستية الهائلة لتوزيع اللقاح لمليارات البشر لن تغير ظروف سوق النفط ماديا خلال الأشهر المقبلة، ومن ثم فإن انتاج اللقاح بكميات محددة لا يضمن للمنتجين فتح صنابير النفط عام 2021 كما كان مخططا في الأصل.



أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

من جانب اخر يبقى الخطر الذي يهدد أعضاء منظمة أوبك وحلفائها من المنتجين المستقلين في رغبة المديرين التنفيذيين لشركات النفط الصخري استغلال ارتفاع أسعار النفط والعودة إلى استراتيجيتهم القديمة وقدرتهم على التوسع في الاستكشاف وزيادة الإنتاج بسرعة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة. الأمر الذي يقابله صعوبة في إعادة تشغيل الحقول التقليدية التي تحتاج إلى سنوات على عكس قدرة منتجي النفط الصخري على بدء الإنتاج وإعادة التشغيل وضخ النفط في أسابيع قليلة ما يمنحهم مرونة في خفض وزيادة الإنتاج بشكل سريع.

تلتزم تلك الحقائق تحالف اوبك+ اعادة النظر في السعر التوازني للنفط وعدم التفريط في الحصص السوقية للتحالف مقابل تعافي هش غير مستدام للأسعار، نظرا لحساسية اسعار النفط لآفاق النمو والاستقرار الاقتصادي. مع التمعن جيدا في عواقب انتعاش النفط الصخري والاستحواذ على الحصص السوقية التي بُذلت من قبل اوبك+ لدعم الاسعار في اسواق النفط العالمية.

(* استاذ علم الاقتصاد في جامعة كربلاء

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 12
كانون الثاني 2021